ب/ النظام الاقتصادي الاشتراكي.

النظام الاشتراكي هو ذلك النظام الذي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وتحكم الدولة في ادارة وتسيير وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال التخطيط المركزي.

تعددت المذاهب والنظريات التي تناولت الفكر الاشتراكي، الا ان النظرية الماركسية وحدها هي نقلت هخذا الفكر الى الواقه وكانت الاساس الذي قامكت عليه أنظمة اشتراكية سادت العديد من الدول وازدهر الفكر الاشتراكي فيها خصوصا الدول النامية منها.

ب.1/ نشأة النظام الاقتصادي الاشتراكي:

يرجع الكثير من مؤرخي الفكر الاقتصادي، ان جذور المذهب الاشتراكي تعود الى الفيلسوف اليوناني افلاطون الذي صور في كتابه (الجمهورية) مجتمعا مثاليا يعيش الناس فيه حياة ملؤها السعادة والحرية والعدالة.

كما قد اثار مارت لوثر الشكوك حول الملكية الخاصة ، واعتبرها من السيئات التي يجب امن يتخلص منها المجتمع، الا ان هذه الاراء ظلت حبيسة التخيلات، وبعيدة عن تطبيقات ارض الواقع، الى ان ظهرت أسس الاشتراكية الماركسية العلمية على يد واضعها كارل ماركس، هذه الماركسية التي كانت تهدف الى محاربة مبادئ الرأسمالية والحد منها، وساندها في ذلك التفاوت الطبقي، والاضطهاد الكبير الذي عانته الطبقات العمالية في الدول الاوربية حلال القرن 19، وقد اخذت الاشتراكية صورا مختلفة حيث تراوحت بين الاشتراكية الخيالية، والاشتراكية العلمية (الاصلاحية)، ومما لا شك فيه ان اسهام مفكري هذا المذهب قد اثرى الفكر القتصادي وساهم في تطوره، خصوصا وانه اخذ على عاتقه البحث في عيوب الرأسمالية ومساوئها.

ب.2/ أسس النظام الاقتصادي الاشتراكي:

يقوم النظام الاشتراكي الماركسي على العديد من الاسس التي يمكن تلخيصها فيمايلي:
1. الملكية العامة: وذلك من خلال اشراك جميع افراد الشعب في ملكية وسائل الاتناج، وتقوم الدولة بعد ذلك بادارة النشاط الاقتصادي، فهي التي تقرر توزيع الارض على مجالات الاستخدام المختلفة، وهي التي تحدد قيمة الموارد الموجهة لانتاج السلع الانتاجية والاستهلاكية.

والقاعدة الاساسية في الدخل والانتاج **"كل فرد حسب قدرته ولكل حسب حاجته"**، بالاضافة الى اشباع الدولة للحاجات العامة بصورة مجانية كالتعليم والصحة.. كما وتعتمد الدولة على التأميم للقضاء على صور واشكال الملكية الخاصة.

2. عدم الاعتراف بحافز الربح: ان الهدف من النشاط الاقتصادي طبقا لهذا النظام هو اشباع الحاجات العامة او الجماعية، وليس تحقيق الربح الفاحش او السعي للحصول عليه، ويحل محل الربح، كحافز للنشاط الاقتصادي لزيادة الانتاج وتنمية الموارد الاقتصادية في النظام الاشتراكي، الشعور الوطني والقومي والاحساس بالمسؤولية والمشاركة في بناء الاقتصاد الوطني واشباع حاجات المجتمع.

3. التخطيط المركزي: وذلك من خلال اعتماد الدولة على جهاز التخطيط، او الهيئة او اللجنة العليا للتخطيط لوضع خطة قومية شاملة تحدد الاهداف المراد تحقيقها، ووسائل تحقيقها، واخطار جميع الوحدات الانتاجية في الدولة بهذه الخطة التي تمثل برنامج العمل بالنسبة لهم (الوحدات) في المرحلة المقبلة، هذه المرحلة التي تمثل فترة الخطة المركزية التي عادة ما تكون خمس سنوات.

ب.3/ عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي:

1. عدم وجود الحافز لضمان مزيد من تشجيع العمال على الانتاج، وبالتالي امكانية حدوث نوع من التراخي من جانب بعض المسؤولين عن ادارة امور المشروع في ظل النظام الاشتراكي، وكذلك ضرورة توفير جهاز اداري ورقابي ضخم، لان الدولة هي المسؤول عن المشروعات.

2. عدم كفاءة اسلوب التخطيط المركزي لادارة الاقتصاد القومي، فقد اثبتت التجربة والواقع انه رغم المزايا المتعددة التي يحققها التخطيط الاقتصادي، الا انه يحتوي على عيوب عديدة، اهمها ان السلطات التي تتولى التخطيط قد لا تملك المعلومات الكافية اللازمة للتخطيط على النحو الاكمل، فضلا على ان الواقع قد اثبت ان التخطيط يجر معه عراقيل من البيروقراطية الخانقة.

3. عدم وجود حوافز استخدام وسائل انتاجية حديثة، الامر الذي ادى ذلك الى تخلف المعدات والالات المستخدمة في العمليات الانتاجية وما لذلك من اثار سلبية على جودة الانتاج، كذلك ضعف جودة السلع التي تنتجها الدول الاشتراكية مقارنة بالدول الرأسمالية الصناعية